الانتخابات جرت في القدس

محمد أبو الغيط

قبل أقل من أسبوعين، اتخذت رئاسة السلطة الفلسطينية من رفض إسرائيل إجراء الانتخابات في القدس ذريعة لتأجيلها. حاول الرئيس محمود عباس، في خطابه، تصوير الخطوة كأنها رفض شجاع للاحتلال، وهو منطقٌ عجيب، إذ إنها تتجاهل تاريخاً طويلاً بشأن مسألة الانتخابات في القدس تحديداً، لطالما رفضت إسرائيل ذلك منذ أول انتخابات عام 1996 ثم عام 2005، حيث تصمّم على وضع القدس عاصمة موحدة وأبدية لها، وتميز بينها وبين ضواحيها التي تعتبرها تابعة للضفة. ومن هنا، جاءت أوهام منح أبو ديس للفلسطينيين ليطلقوا عليها القدس ويعتبروها عاصمتهم في إطار أوهام «صفقة القرن»، تم وقتها انتزاع الحلول انتزاعاً، بتضافر العمل على الأرض مع الضغوط الدولية اللاحقة، كتسجيل الناخبين من بيت إلى بيت، بعدما أغلقت إسرائيل مقرّات لجنة الانتخابات، حتى الوصول إلى صيغة تصويت عدد محدود في مكاتب البريد داخل القدس، والباقين في ضواحي القدس الواقعة خارج البلدية. ومن اللافت أن انتخابات 1996 سبقت ببضعة أشهر فقط «هبّة النفق»، والتي شهدت تحرّكات عملية من السلطة تحت قيادة ياسر عرفات مع المقدسيين، حتى أنها شهدت إحدى أولى حالات الاشتباكات المسلحة بين قوات أمن السلطة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية بعد «أوسلو».

اتفقنا أو اختلفنا مع نهج عرفات، إلا أنه كان يقدّم نموذجاً جاداً لامتلاك استراتيجية واضحة لأساليب نضالية منظّمة، وكان يعوض فشل تجربته العسكرية في التحرير بعد الهزيمة في الأردن ولبنان بمحاولة تقديم أدوات نضالية سياسية أخرى. اليوم في عام 2021، أصبحت الخيارات أوسع. وأي نضال سياسي سلمي يدعو إليه عباس يمكن أن يحمل أثراً أشد وقعاً من نضال لأجل التصويت في الانتخابات؟

كان يمكن أن يتم تسجيل الناخبين إلكترونياً، ويتم التصويت في المنازل ودور العبادة والمدارس وغيرها، فليشاهد العالم الفلسطينيين يحمون صناديق الاقتراع بأجسادهم، بينما جنود جيش الاحتلال يطاردون حاملي بطاقات التصويت كأنها أسلحة، ويصادرون صناديق الأوراق الانتخابية كأنها قنابل خطيرة.

في الواقع، لا يعدو سبب تأجيل الانتخابات الفلسطينية رفض أبو مازن أي احتمال لتداول السلطة، سواء على مستوى شخصه أو التيار الذي يهيمن على حركة فتح، بعدما بات واضحاً تبلور تيارات أخرى معارضة له من الحركة نفسها.

سرعان ما تسارعت الأحداث، وخرجت هبّة أهالي حي الشيخ جرّاح والمقدسيين. شهدنا بطولاتٍ هائلة لحراك منظّم، قام عليه شباب وُلدوا بعد «أوسلو»، ولم ينتموا لأي من المنظمات الفلسطينية التاريخية، وبقدر ما يختلف الفلسطينيون والعرب حول توجهاتهم السياسية والأيديولوجية، وكذلك حول استراتيجية التعامل مع إسرائيل، حيث الأسئلة المعقدة عن جدوى أو أخلاقية مختلف أساليب المقاومة، واستراتيجيتها، وانتهاءً بالهدف منها، هل هو حل الدولتين أم الدولة الواحدة. إلخ، إلا أن الجميع اتفق بشكل تام على دعم المقدسيين.

جاء الرد من غزة ومن الضفة ومن الخارج. لقد تم التصويت لصالحهم بالإجماع. وهم أيضاً صوّتوا عملياً بدورهم ضد الخيال القديم. صوّتوا ضد تكلس سلطة أبو مازن، وضد شلل منظمة التحرير الذي استبعد عملياً طاقاتٍ واسعةً للشباب الفلسطيني في الداخل والخارج في الحراك لقضيته، باعتبارها قضية «أبارتهايد» بلغة العصر. كما صوّتوا عملياً ضد «الأسرلة» حيث قلبت هبّة فلسطينيي الداخل، انتصاراً للقدس، موازين الحسابات الإسرائيلية، وبينما كانت تعبر الخط الأخضر، كانت الحافلات تكسر حواجز نفسية وسياسية حاول الاحتلال صنعها عقودا.

قد يبدو الحديث عن الانتخابات في القدس بعيداً عن سياق القتال في غزة والاشتباكات داخل الخط الأخضر. ولكن، أيا كانت النتائج العسكرية، فإن ترجمتها إلى مكاسب أو خطوات سياسية لا يقل أهمية، وهنا حقاً تصبح أوراق التصويت أسلحة. ما خطّته أجساد الشبان الفلسطينيين وخطواتهم يُلزم قادتهم بتغيير نهجهم، أو أجبارهم على ذلك. وبدون انتخاب قيادة موحدة، تشمل منظمة التحرير والمجلس الوطني، فإن الاستثمار السياسي للحدث الضخم، وترجمته إلى استراتيجية وطنية متفق عليها سيظل قاصرا... ومن انتزعوا الشوارع من القوات الإسرائيلية سينتزعون صناديق الاقتراع أيضا.

أي يمين وأي يسار في تونس؟

سمير حمدي

منذ تشكل الفكر السياسي الحديث، ظهرت مقولات اليمين واليسار باعتبارها مصطلحات تساعد على فهم المشهد السياسي في بلد ما، فهي أدواتٌ تفسيرية للتمييز بين القوى الحزبية، بل ولفهم التمايز داخل بنية التيار السياسي الواحد نفسها. ولا يخلو أي بلد يشهد حياة سياسية من استخدام هذه المصطلحات، وتوظيفها لفهم الأحزاب، وتفسير البرامج والمواقف.

لم تخرج تونس عن هذا السياق العام للتصنيف السياسي، وهي التي عرفت أول تشكيل سياسي سنة 1907، وظهرت قوى تتبنّى الاشتراكية وتصنف نفسها وهو ما شكل إرثا سياسيا ظل متواصلاً، وإن بأساليب نضالية منظّمة، وكان يعوض فشل تجربته العسكرية في التحرير بعد الهزيمة في الأردن ولبنان بمحاولة تقديم أدوات نضالية سياسية أخرى. اليوم في عام 2021، أصبحت الخيارات أوسع. وأي نضال سياسي سلمي يدعو إليه عباس يمكن أن يحمل أثرا أشد وقعا من نضال لأجل التصويت في الانتخابات؟

كان يمكن أن يتم تسجيل الناخبين إلكترونياً، ويتم التصويت في المنازل ودور العبادة والمدارس وغيرها، فليشاهد العالم الفلسطينيين يحمون صناديق الاقتراع بأجسادهم، بينما جنود جيش الاحتلال يطاردون حاملي بطاقات التصويت كأنها أسلحة، ويصادرون صناديق الأوراق الانتخابية كأنها قنابل خطيرة.

في الواقع، لا يعدو سبب تأجيل الانتخابات الفلسطينية رفض أبو مازن أي احتمال لتداول السلطة، سواء على مستوى شخصه أو التيار الذي يهيمن على حركة فتح، بعدما بات واضحاً تبلور تيارات أخرى معارضة له من الحركة نفسها.

سرعان ما تسارعت الأحداث، وخرجت هبّة أهالي حي الشيخ جرّاح والمقدسيين. شهدنا بطولاتٍ هائلة لحراك منظّم، قام عليه شباب وُلدوا بعد «أوسلو»، ولم ينتموا لأي من المنظمات الفلسطينية التاريخية، وبقدر ما يختلف الفلسطينيون والعرب حول توجهاتهم السياسية والأيديولوجية، وكذلك حول استراتيجية التعامل مع إسرائيل، حيث الأسئلة المعقدة عن جدوى أو أخلاقية مختلف أساليب المقاومة، واستراتيجيتها، وانتهاءً بالهدف منها، هل هو حل الدولتين أم الدولة الواحدة. إلخ، إلا أن الجميع اتفق بشكل تام على دعم المقدسيين.

جاء الرد من غزة ومن الضفة ومن الخارج. لقد تم التصويت لصالحهم بالإجماع. وهم أيضاً صوّتوا عملياً بدورهم ضد الخيال القديم. صوّتوا ضد تكلس سلطة أبو مازن، وضد شلل منظمة التحرير الذي استبعد عملياً طاقاتٍ واسعةً للشباب الفلسطيني في الداخل والخارج في الحراك لقضيته، باعتبارها قضية «أبارتهايد» بلغة العصر. كما صوّتوا عملياً ضد «الأسرلة» حيث قلبت هبّة فلسطينيي الداخل، انتصاراً للقدس، موازين الحسابات الإسرائيلية، وبينما كانت تعبر الخط الأخضر، كانت الحافلات تكسر حواجز نفسية وسياسية حاول الاحتلال صنعها عقودا.

قد يبدو الحديث عن الانتخابات في القدس بعيداً عن سياق القتال في غزة والاشتباكات داخل الخط الأخضر. ولكن، أيا كانت النتائج العسكرية، فإن ترجمتها إلى مكاسب أو خطوات سياسية لا يقل أهمية، وهنا حقاً تصبح أوراق التصويت أسلحة. ما خطّته أجساد الشبان الفلسطينيين وخطواتهم يُلزم قادتهم بتغيير نهجهم، أو أجبارهم على ذلك. وبدون انتخاب قيادة موحدة، تشمل منظمة التحرير والمجلس الوطني، فإن الاستثمار السياسي للحدث الضخم، وترجمته إلى استراتيجية وطنية متفق عليها سيظل قاصرا... ومن انتزعوا الشوارع من القوات الإسرائيلية سينتزعون صناديق الاقتراع أيضا.

تعليف عربي على النضال في «الشيخ جرّاح»

أيمن نبيل

يخوض الشعب الفلسطيني الأعزل في مدينة القدس مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستوطنين التي تحاول تهجير عائلات فلسطينية من بيوتها في حي الشيخ جرّاح وتمليكها للمستوطنين. ولهذه المواجهات أهمية كبيرة لاعتبارات عديدة، منها أنها حدثت بعد عقد من اندلاع الثورات العربية في 2011، عقد الآمال والأهوال، وأن العرب والفلسطينيين يشهدون منذ 2013 انهياراً وضعفاً وتيهاً لم يخبروا مثله منذ ستين عاماً. كما ولم تكن إسرائيل، منذ إنشائها، في نفوذ مثل ذاك الذي تتمتّع في نعيمه في السنوات الثماني الفائتة. وهذا قد يكون سبب ما يراه بعضهم «غباءً» إسرائيلياً يدفع الأجيال العربية الشابة دفعاً نحو التسيّس والانخراط في الصراع العربي الإسرائيلي، وهي أجيالٌ توقع كثيرون منها التيه والعدمية وضعف المناعة أمام خطابي الاحتلال والاستبداد عموماً، بسبب تشكّل وعيها السياسي في عزّ الثورة المضادّة، وتكلس (وانكماش) المؤسسات التي كانت تدخل الشباب في دوائر النضال السياسي وتثقّفهم، مثل الأحزاب والنقابات، وصعود قوى اليمين في العالم وتجاوز النظام العربي الخطوط الحمر في التعامل مع إسرائيل، وتوجهه نحو التصهين المتحمس، لا التطبيع فحسب. الغباء مرافقٌ مخلّص للغطرسة، ولكن يبدو أن إسرائيل ترى أن سياقًا عربيًا مثاليًا بالنسبة لها مثل السياق الحاضر لن يتكرّر، وهذه هي الفرصة التاريخية لتنفيذ (وتثبيت) رؤاها بخصوص الأراضي المحتلة عام 1967. رأينا هذا في الضفة الغربية والجولان وما سمي «صفقة القرن» ونراه اليوم في القدس. من هنا، يكتسب الحدث الجاري في القدس أهمية عربيًا، وسيتخذ المقال من هذا السياق العربي فرصةً لمناقشة فكرتين، بخصوص البعد العربي للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن.

أولًا، يعيدنا هذا التفاعل العربي مع نضال أهل القدس إلى فكرة كانت مركزيةً في الستينيات، وكادت تدفنها السنوات النحسات التي نمرّ بها، أو بالأحرى تمرّ علينا، منذ مطلع التسعينيات وحتى أيام قليلة ماضية، وهي أن القضية الفلسطينية عربيّة، وليست فلسطينية فحسب، بل إنها ليست فلسطينية في المقام الأول إلا بمعنى أن فلسطين هي الخط الأول في معركةٍ تتجاوزها. منذ اتفاق أوسلو أصبحت جملة "لن نزايد على الفلسطينيين"، التي يطلقها كتبة الأنظمة العربيّة ومثقّفوها تبريرًا للتطبيع وإقامة علاقات مع إسرائيل، عقيدةً شائعة، تحكم تفكيرنا العام بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي الذي أصبحت نهايته مرهونةً بالحل الذي تقبله السلطة الفلسطينيّة فحسب. مثلًا أصبح حل الدولتين هو "الحل" للصراع العربي الإسرائيلي، ولكنه في الحقيقة ليس إلا حلًا يمثل الممكن من وجهة نظر بعض الفلسطينيين لقضية فلسطين، وحلًا من وجهة النظام العربي للصداع المزعج الذي يعانيه من هذا الموضوع، ولكنه على المدى البعيد ليس حلًا للعرب/ الدول العربية. المشكلة مع إسرائيل ليست فقط أنها قوة احتلال واستعمار أقامت دولة بالتطهير العرقي وبتهجير شعب عربي، بل قبل ذلك أنها أولًا قوة احتلال عنصري ضد العرب جميعًا، وثانيًا تقطع طريق الاتصال البري الوحيد بين الجناحين العربيين الآسيوي والأفريقي، علينا، منذ مطلع التسعينيات وحتى قلب منطقتهم بامتلاكها ترسانة نووية وبرؤيتها الاستعمارية التي تضع العرب في إحدى خانتين: إما خانة العدو أو، في أزهى أحوال "السلام"، خانة الهامش السّامح الخاوي من التحضّر، والذي يمثل مصدرًا للموالد الخام الذي سيغذّي المركز الإسرائيلي، وسوقًا ومميزًا مستقبليًا وأعدًا لبضائعه ومنتجاته، وبالتالي، ومن ناحية الأمن القومي، لا يمكن التخلص من التهديد الإسرائيلي التاريخي إلا بتفكيك صهيونيّة الدولة الإسرائيلية. وبهذا ستحل أيضًا القضية الفلسطينية حلًا عادلًا، وهذا أحد أوجه الارتباط العضوي بين القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. بدون هذا، وحتى لو قامت دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967 (حركة الاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس جعلًا هذا "الحل" مستحيلًا)، فإن هذا ربما يرضي قطاعًا من الفلسطينيين، وهو أقصى ما حلم به النظام العربي (ممانعوه ومعتدلوه) قبل عام 2011، لأنه نظام لا تتمايز فيه مصالح السلطة الحاكمة من مصالح الدولة، وبالتالي ليس واضحًا عنده مفهوم الأمن القومي، ولكنه استراتيجيًا لا يعني شيئًا للدولة العربية؛ ستبقى إسرائيل تهديدًا أمنيًا تاريخيًا وعدوًا، وسيبقى الصراع العربي الإسرائيلي على حاله.

الأمر الآخر المهم في هذا السياق هامشية موضوع الأسماء والعناوين و«اللاصقات»؛ ليس مهمًا إذا كنت قوميًا أم لا، أو أي فهم لديك لمعنى «الأمة العربية»، أو حتى موقفك من وجودها أصلًا. هذا الصراع من الخطورة بمكان، بحيث أنه يتجاوز هذه الأمور. ولذلك علينا تجاوز المنطق الذي غرسه النظام العربي الذي يدفعنا إلى رؤية الصراع مع إسرائيل، مختزلًا في القضية الفلسطينية. إسرائيل تصر على التعامل سياسيًا، خصوصًا في «مفاوضات السلام»، مع كل دولة عربية على حدة؛ أي أنها ترفض فهم الدولة العربية الصراع باعتباره صراعًا عربيًا، وبذلك تستطيع إسرائيل تعظيم قوتها في المفاوضات، وحرمان الدول العربية من مراكمة الضغط، ولكن إسرائيل نفسها ترى الصراع مع العرب؛ وعيها الثقافي وعقيدتها الأمنية وثقافتها السياسية؛ تجعلها ترى العرب كلًا واحدًا، و«جوهرًا» واحدًا بالطبع، وتمارس العنصرية على الفلسطينيين بصفتهم عربًا، ولنستمع مثلًا (على الرغم من ثقل هذه المهمة) إلى بذاءات قطعان المستوطنين في حي الشيخ جرّاح؛ الهتافات والعبارات المقذعة توجّه إلى «العرب».

ثانيًا وأخيرًا، القدس ليست «البوصلة»؛ هذا أمر تعلمناه بعد كل ما رأيناه ونراه من إبادة جماعية وقهر وإذلال وتهجير في سورية على يد نظام الأسد، وفي اليمن على يد الحوثيين، وفي العراق ولبنان على يد المليشيات الطائفية، وبدعم وقيادة إيرانيّيْن. الحرية والعدالة هي البوصلة. وإذا كانت كذلك، فإنها ستشير قطعًا إلى القدس، وإلى صنعاء وبغداد ودمشق وبيروت باعتبارها معارك تحرّر مختلفة، ولكنها بأفقٍ واحد ليس فيها تناقض، ولا يصح أصلًا تقديمها بوصفها متناقضات. إن توثين القضايا وتحويلها إلى معيار أخلاقي، عوضًا عن القيم التي تقبع خلفها، والتي أوجدتها وحوّلتها من أزمة ومشكلة إلى قضية، ينتجان أقبح المسوخ التي بإمكانها نسف دول وسحق تمدن شعوب بأكملها، وقد عايشنا هذا وكابدناه في أوطاننا العربية ولا نزال.

(كاتب يمني في السويد)

> علينا تجاوز المنطق الذي غرسه النظام العربي الذي يدفعنا إلى رؤية الصراع مع إسرائيل، مختزلًا في القضية الفلسطينية

عودة إسرائيلية إلى نقطة الصفر

محمود الريماوي

كيف سيحتفل الإسرائيليون بذكرى إقامة دولتهم على أرض فلسطين هذا الأسبوع، والتي يسمّونها عيد الاستقلال، بالنسبة للفلسطينيين في الدولة العبرية، سارعوا إلى الاحتفال هذا العام، وفي وقت مبكر، بالمناسبة، وذلك بالتوافد على القدس، على المدينة القديمة بالذات، وصولاً إلى المسجد الأقصى وباحاته، من أجل المرابطة والصلاة فيه والوقوف جنباً إلى جنب مع أبناء شعبهم في الضفة الغربية المحتلة، في مواجهة حلف الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين والأحزاب الدينية والقومية المتطرفة. ومع اشتداد وتيرة التطورات مع سعي حكومة بنيامين نتنياهو لتنفيذ فصل جديد من فصول التطهير العرقي في حي الشيخ جرّاح، بالتزامن مع اقتحامات مشينة لجنود إسرائيليين للمسجد الأقصى، والتنكيل بالمصلين داخله، ومع انتفاضة شبان القدس ضد هذه الإجراءات، ومعها وضع حواجز حديدية في باب العمود، لمنع تدفق المصلين إلى الأقصى، فقد سرت شرارة الاحتقان إلى قطاع غزة وعموم الضفة الغربية المحتلة، وصولاً إلى المدن والبلدات العربية داخل الخط الأخضر. إذ يدرك فلسطينيو الداخل، بخبرتهم القاسية الطويلة والمريرة، أن التمييز القائم ضدهم في مجال الحقوق المدنية إنما يتم، منذ أمد طويل، على أساس قومي، لكونهم عربًا وفلسطينيين، ما سرّع، في الأعوام الأخيرة، من نمو الوعي الوطني في أوساط الأقلية الفلسطينية القومية. وحين انفجرت الأحداث مساء الاثنين الماضي، كان الاحتقان ينفجر في صدور فلسطينيي الداخل الذين انضموا إلى شعبهم في مظاهر سخط واحتجاج على الممارسات الإسرائيلية هنا وهناك. ولم تلق إسرائيلي أن يستخلص أن جهود أكثر من سبعة عقود لأسرلة عرب الداخل في سبيلها إلى التبدّد. ولم تلق من فلسطينيي الداخل أن يلاحظ أنّ ما جرى في الأيام القليلة الماضية ضد المحتجين دفع فلسطينيي الداخل إلى التخلي عن هويتهم القومية، وذلك مقابل وعود برفع الميزانيات لبلدات عربية، وتوسيع رقع البناء في هذه البلدات. وقد جاءت تطورات الأيام القليلة الماضية لتثبت زيف هذه الادعاءات، والتي انبنت على تقديرات لمزاج سياسي ساد فترة طارئة وقصيرة، وليتبين أن القوى الحية من الجمهور الفلسطيني تذهب حتى أبعد مما تدعو إليه القائمة المشتركة. وقد كان لافتاً أن شرارة الاحتجاجات اندلعت أولاً في مدينة اللد التي يشكل الفلسطينيون أقلية فيها، ولم تكن هذه المدينة تعتبر ناشطةً سياسياً في المنظور الإسرائيلي، وذلك بعد عقود من العمل الرسمي المنهج على تحويل اللد وشقيقتها الرملة إلى بؤرة لتفشي المخدرات، وما يتصل بذلك من آفات اجتماعية.

مجدّدا كيف سيحتفل الإسرائيليون بذكرى نشوء دولتهم هذه الأيام؟ كما يرى الراقي، فإنهم يشغلون سماء غزة ببروق القصف، بدلاً من إشعال الشعلة التقليدية في المناسبة، ويتلقون، في الوقت نفسه، صواريخ غزة التي أمطرت تل أبيب أياما. تل أبيب التي باتت مركزا لـ«قوة عالية»، كما وصفها نتنياهو بعد موجة التطبيع العبرية، ردا على قول قائل إن الدولة العبرية باتت قوة إقليمية. وبعدما شاءت قناعة إسرائيلية بأنهم هزموا الفلسطينيين والعرب سلماً وحرباً، وعلى الجبهة الفلسطينية بالذات، فقد استثمر الإسرائيليون في الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإذا بصواريخ غزة تنطلق تجاوبا مع نداءات القدس والمقدسيين، وثبت أنه ليست هناك مسافة سياسية ونفسية تُذكر بين الضفة والقطاع، وكذلك بينهما من جهة وبين فلسطينيي الداخل من جهة ثانية.

وقد نجح الصمود الباسل للمكونات الثلاثة في العنجهية الصهيونية في إعادة إحياء وحدة الشعب الواحد، واستحضار القضية الفلسطينية على رأس جدول الأعمال الإقليمي والدولي. وبات استئناف ممالأة أميركية مورونة، فقد بدا العالم يقف في صف الفلسطينيين الناتقين للتحرر الوطني، وللخلاص من الكولونيالية العنصرية الصهيونية. وبدت «القوة العالمية» متوحشة محكومة بغرائزها العمياء، ومدمنة على التمرّد على القانون الدولي والإنساني، وذلك على الرغم من جهود متراكمة للتموية على طبيعة هذه الدولة، وعلى الرغم من مدائح تلقّتها هذه الدولة من مطبّعين عرب وأفارقة، وهو ما أعاد الأمور استراتيجياً إلى نقطة قريبة من الصفر.

وما شكّل تحدّيا للإدارة الديمقراطية في واشنطن التي تعمل على مراجعة مجمل سياستها الخارجية، لكن هذه الإدارة، إذ سعت إلى تقليل الاهتمام بالملف الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك اتقاءً لعش الدبابير الصهيوني في الداخل الأميركي، إلا أن تطورات هذا الأسبوع دفعت واشنطن دفعاً إلى التعامل مع هذا الملف، وستبرهن الأسابيع المقبلة، إذا كانت واشنطن سوف تنجح في اتباع سياسة جدّية متوازنة وفاعلة، حيال هذا الملف أو أن تستسلم أمام الأوامر الإسرائيلية للمسؤولين الأميركيين: لا تتدخلوا.

(كاتب من الأردن)

> باستثناء ممالاة أميركية موروثة، بدا العالم يقف في صف الفلسطينيين الناتقين للتحرّر الوطني

إطلاق صواريخ باتجاه كيان الاحتلال من غزة في 11/ 5/ 2021 (فرانس برس)

مصر بين سد النهضة وثورة يناير

تقادم الخطيب

مع كل أزمةٍ تتفاقم في مصر، يظهر الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ليحمّل ثورة يناير المسؤولية عن تلك الأزمة، بل ومتهما إياها بأنها كانت تهدف إلى الفوضى وهدم الدولة، ولولا تدخل الجيش في 30 يونيو/ حزيران 2013 لتفكّكت الدولة، على حد تعبيره. ولعل هذا الخطاب الذي يهدف إلى شيطنة ثورة يناير هو امتداد لاستراتيجية المجلس العسكري الذي أدار البلاد في الفترة الانتقالية، وسعى، منذ اللحظة الأولى، إلى شيطنة الثورة، وتأليب الأغلبية الصامتة عليها واتهامها بإحداث الفراغ والانهيار الأمني في الشارع. لقد تحوّل الأمر، مع الوقت، إلى نوع من الهاجس الذي يحيط بخطاب الرئيس في كل مناسبة، بل ذهب أبعد من هذا، حينما قال في خطابه، بعد تحرير السفينة العالقة في قناة السويس، إن أزمة سد النهضة ليست هي المشكلة الكبرى التي تواجه البلاد، بل الاستقرار هو أكبر تحدّ يهدّد مصر وليس العطش. بعدها بأيام قليلة، لم يفوّت الرجل الفرصة، ليهاجم مجدّدا ثورة يناير، فيتهمها بأنها سبب بناء سد النهضة الإثيوبي. وهنا يقفز الرجل على حقائق التاريخ والواقع، باتهامه «يناير» هذا الاتهام الخطير، في محاولة منه للهروب من تحمّل المسؤولية بشأن فشل نظامه في إدارة أزمة السد، إذ التوتر في التوقيع على إعلان المبادئ، والذي تم برعاية إماراتية بواسطة مباشرة من محمد دحلان، كما ذكرت «نيوزويك»، في أحد مقالاتها عن الدور الذي لعبه الأخير في التوقيع على الإعلان. وعلى الرغم من هذا الخطاب التضليلي الذي يحاول أن يقدّمه السيسي هناك حقائق مهمة يجب ذكرها. أولا، إن مشروع بناء سد النهضة إثيوبي منذ عشرات السنين، وكان بإمكان أميركي ردا على جمال عبد الناصر ومشروعه بناء السد العالي. وكان المخطط حينها أن تكون السعة التخزينية خلفه عشرة مليارات متر مكعب، ثم تم رفعها إلى 14 مليار متر مكعب، ووصلت الآن إلى 75 مليار متر مكعب، ثانيا، بالتوازي، هناك ثلاثة سدود تزمع إثيوبيا تشييدها، وبدأ التخطيط لها قبل 2011، سعتها التخزينية مجتمعة تصل إلى 200 مليار متر مكعب، ما يعني أن إثيوبيا قادرة على تجفيف النيل في مصر، وعدم وصول أي نقطة ماء إليها في أربع سنوات كاملة، ما يترتب عليه مجاعات وخراب ودمار، وعدم وجود كهرباء، لأن السد العالي حينها لن تكون لديه القدرة على توليد الكهرباء، لعدم وجود مياه في بحيرته الخلفية التي تتسع لـ160 مليار متر مكعب. ثالثا، في مايو/ أيار 2010، وقعت ست دول من دول حوض النيل (إثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي) على اتفاقية عنتيبي، وتنص على إنهاء الحصص التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل، المنصوص عليها في اتفاقية 1959، بغرض إنهاء اتفاقيتي 1902 و1959. وقد تم هذا بإيعاز من الجانب الإثيوبي، ورفضت كل شيء يتعلق بالمياه الملء وفترته والسعة التخزينية. وهذا ما أتاح للجانب الإثيوبي الشروع في عملية الملء الثاني من دون أن يكترث لمصر، لانتفاء ما يلزمه بذلك. وهو أيضا ما جعل مصر والسودان يطالبان بضرورة وجود اتفاقية ملزمة لملء السد وتشغيله.

كان التوقيع على «إعلان المبادئ» الصك الذي منحت به مصر المشروعية والشرعية لبناء هذا السد وتشييده، وقد أدرك الجانب الإثيوبي حينها أن الجانب المصري قد تورّط في هذا الإعلان، لذا تمسك به وما زال، وهو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل المفاوضات، وجعلت أديس أبابا تستغل الوقت وتستثمره لصالحها، وتنتهي من معظم الإنشاءات في السد، بل وتنتهي من المرحلة الأولى في الملء، وتستعد للثانية، من دون أن تعير النظام المصري أي اهتمام، وعلى الرغم من كل هذه الأخطاء القاتلة التي ارتكبها نظام عبد الفتاح السيسي في المفاوضات مع إثيوبيا، إلا أنه يصر كل مرة على تعميق الانقسام السياسي، في وقت تحتاج مصر فيه إلى توحيد الجبهة الداخلية أكثر من أي وقت.

(كاتب مصري في برلين)

> بقاء النظام الأولوية المقدّمة على أي شيء، ولو على حساب قضية نهر النيل

تشاء من مياه خلف السد، من دون الانتباه إلى حصص مصر التاريخية، حيث لم يتضمن هذا الإعلان ذكر أي حصص لمصر في مياه النيل، كما أنه لم ينص على أي شيء يتعلق بالمياه الملء وفترته والسعة التخزينية. وهذا ما أتاح للجانب الإثيوبي الشروع في عملية الملء الثاني من دون أن يكترث لمصر، لانتفاء ما يلزمه بذلك. وهو أيضا ما جعل مصر والسودان يطالبان بضرورة وجود اتفاقية ملزمة لملء السد وتشغيله.

كان التوقيع على «إعلان المبادئ» الصك الذي منحت به مصر المشروعية والشرعية لبناء هذا السد وتشييده، وقد أدرك الجانب الإثيوبي حينها أن الجانب المصري قد تورّط في هذا الإعلان، لذا تمسك به وما زال، وهو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل المفاوضات، وجعلت أديس أبابا تستغل الوقت وتستثمره لصالحها، وتنتهي من معظم الإنشاءات في السد، بل وتنتهي من المرحلة الأولى في الملء، وتستعد للثانية، من دون أن تعير النظام المصري أي اهتمام، وعلى الرغم من كل هذه الأخطاء القاتلة التي ارتكبها نظام عبد الفتاح السيسي في المفاوضات مع إثيوبيا، إلا أنه يصر كل مرة على تعميق الانقسام السياسي، في وقت تحتاج مصر فيه إلى توحيد الجبهة الداخلية أكثر من أي وقت.

(كاتب مصري في برلين)

وفاة منظمة التحرير

معن البياري

يحق للشعب الفلسطيني الزهو بمنجزه الباهر، منظمة التحرير الفلسطينية، بصيغتها الائتلافية التي نزعت عنها صيغتها الأولى مُنجزا للنظام العربي الرسمي، هيّات نخبة سياسية ومقاتلة ومثقفة أدبيات المنظمة، باعتبارها الجامع الفلسطيني الذي يتسع لمختلف الحساسيات والخيارات الوطنية من أجل تحرير فلسطين المحتلة في 1948 وعودة اللاجئين، والعنوان السياسي للشعب الواحد في الوطن والشتات. كانت تنظيرات خالد الحسن (وآخرين) المبكّرة وأفكار القوميين العرب، نهايات الخمسينيات ومطالع الستينيات، الغلاف السياسي للرصاصة الأولى للثورة الفلسطينية، ولعمليات الفدائيين المبّشرة في 1965 ويُعيْدها. وفي تلك الغضون، أُعلنت منظمة التحرير لتكون أشبه بهيئةٍ رسميةٍ، أرادها جمال عبد الناصر والسعوديون (خصوصا) ممثلا للفلسطينيين، ولو بعض الشيء. حتى إذا وقع الاحتلال الثاني لفلسطين، والهزيمة العربية الموصوفة في 1967، حقّ للفدائيين الذين حملوا السلاح لتحرير «الوطن السليب» (التعبير الدائع حينها) أن يكونوا قيادة المنظمة. وحقّ لتشكيلات صاعت رؤاها الكفاحية، ومنظوراتها السياسية، بتوليفاتٍ تنوّعت بين محض وطنية فلسطينية، وثانيةٍ ملوّنة بأولويات قوميةٍ، وثالثةٍ راياتها يسارية، ماركسية، وفي الوسع إضافة أخريات، حقّ لها أن تصير مكونات المنظمة. وذلك لمّا فرضت الحقائق المستجدّة، وأولها حقيقة البندقية في يد الفدائي الملثم، انسحاب أحمد الشقيري من الزعامة والقيادة، بتقدير مستحقّ لأدائه (ولخطابته) ثم تصدّر ياسر عرفات (بكوفيته) ورفاقه الزعامة والقيادة اللتين عبرتا بالكفاحية الفلسطينية إلى أطوار ومنعطفات أردنية ثم لبنانية ثم تونسية شرحها يطول، غير أن الجوهري، في أزيد من ثلاثة عقود لها، أن منظمة التحرير حافظت على أهليّتها، ائتلافا وطنيا وسياسيا ونضاليا، وظلت قيادتها عصيةً على التجاوز، سواء حاول هذا حافظ الأسد أم من صنّعوا صبري البنّا، أو من أضحكوا الناس عليهم لمّا ابتدعوا عطالله عطالله» (أبو الزعيم). وفي غضون الانتفاضة الأولى، إبّان قيادةٍ موحدةٍ لها، كانت منظمة التحرير الحامل السياسي والإسناد العملياتي لها. وحتى بعد اتفاقيات أوسلو برهاناتها وارتهاناتها، لم تحتلّ مكانتها، وإن صارت أولويةً للسلطة الوطنية التي قامت في بعض الوطن تتقدّم عليها، غير أنه حوفظ على المنظمة مظلةً للسلطة، وعلى لجنتها التنفيذية جهة وحيدة للقرار الفلسطيني. جيء على الأرشيف أعلاه، الشديد الاقتضاب، لأمرين. أولهما أن تجربة منظمة التحرير، بالمضي، الكثير فيها، وبالتعيس غير المنسي أيضا، وبالعطاء، الذي أدّاه فدائيوها وقادة فصائلها، يجب أن تُحمى من النسيان، وأن تحضر في مناهج التدريس الفلسطينية (والعربية، لم لا؟)، بل وأن يفتخر شعب فلسطين بها، وبمحطّات باهظة المكانة في تاريخ هذا الشعب. خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة في 1974، الصمود والقتال في اجتياح بيروت 1982، مثلان. ثانيهما، إعلان وفاة هذه المنظمة، من دون حرجٍ أو تصنّع شعور باستفظاع أمرٍ كهذا، لإلغائه مُسمّى الممثل الشرعي الوحيد للشّعب الفلسطيني. والقول هنا إن هذه الثورة ما صارت إلا بعد أمراض تتابعت، وتقطعت بعض نوبات الشفاء في أثنائها، وبعد غيبوبات بلا عدد، وعوارض احتضار غير مرّة. ولكن ما توالى وظل يتوالى أخذ المنظمة إلى هزيمها الماثل قدّام الجميع، والذي يتأكد فيه أن شعب فلسطين صار يحتاج فعلا إلى ممثل شرعي ووحيد له، ليكن اسمه منظمة التحرير، مرة أخرى، لكنه لن يكون البدن الشائخ المسجّى صاحب الاسم نفسه.

يحدُث في الملعب الفلسطيني الراهن أن الشعب في كل وطنه، المحتل مرّتين في 1967 و1948، والمقاومين صنّاع معجزاتٍ أخّاذة، ممن ينتسبون إلى مجاميع تؤول إلى حركة حماس وغيرها، عندما يضربون في العدو ما تيسّر لهم أن يضربوا بصواريخ، أنّى لك أن تعرف كيف صنعوها وكيف نجحوا في تخزينها وحمايتها، وإسرائيل التي تتوهم أن قوتها العارية ستكسر إرادة شعب فلسطين، ثلاثتهم عناصر المشهد الشديد الوضوح قدّامنا، ولا أحد غيرهم البتة، وإنْ يُهاتف محمود عباس من يهاتف، وإن يتغنى الفتحاويون بالماضي الذي انصرف. يفاجئنا شجعان فلسطين المرابطون في القدس والدم وغزة، وكذا البواسل الذين يقلقون المحتلّ ويجعلونه يرتعش، ويذكّرونا بزمن كان فيه فدائيون، باقون في الوجدان، يصنعون من جرأتهم أفقا، وكانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تنهض بهذا الأفق، قبل أن يقضي الله أمرا كان مفعولا.

ضرب الأوهام الإسرائيلية

بيار عقيقي

«... إن اعتراف الأمم المتحدة هذا بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة هو اعتراف يتعذّر الرجوع عنه أو إلغاؤه» «... سوف تضمن (دولة إسرائيل) حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة، وسوف تحمي الأماكن المقدسة لجميع الديانات، وسوف تكون

رياح جديدة تهبّ على منطقة الشرق الأوسط

حسن نافعة

حين اندلعت «ثورات الربيع العربي» في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، بدا واضحا أن هناك رغبة شعبية عارمة في التخلص من نظم الفساد والاستبداد التي جثمت طويلا على صدور الشعوب العربية، مصحوبة بطموحات جارفة في إرساء دعائم نظم حكم أكثر ديمقراطية، وأقل فسادا واستبدادا، غير أن رياح التغيير التي هبت على العالم العربي في ذلك الوقت لم تتمكّن من مواصلة مسيرتها بما تشتهي سفن الشعوب، حيث اعترضت طريقها قوى مناهضة للتغيير في الداخل والخارج. وقد أفرز التفاعل بين القوى الراغبة في التغيير والقوى المناهضة له عن سلسلة من التحالفات الإقليمية اتسمت، في البداية، بقدر كبير من السيولة قبل أن تستقر ملامحها لاحقًا، ففي البداية، ظهر تحالف سعودي إماراتي قطري، مدعوم من تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سعى إلى حماية النظام الحاكم في البحرين، ثم أصبح طرفا فاعلا في المحاولات الرامية إلى تغيير النظم الحاكمة في كل من ليبيا وسورية .. إلخ، غير أن تطور الأوضاع في المنطقة عموما، وفي مصر خصوصا، سيما عقب إطاحة الرئيس المنتخب، محمد مرسي، أثرت على تماسك هذا التحالف، حيث بدأت تظهر شروخ عميقة في مجلس التعاون الخليجي، ما لبثت أن انتهت بانفجاره من داخله. وهكذا راحت تتشكل في المنطقة بالتدريج، خصوصا بعد وصول ترامب إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة، ثلاثة أحلاف متباينة التوجهات والأهداف: سعودي إماراتي، مدعوم عربيا من مصر والبحرين والأردن، وإقليميا من إسرائيل، ودوليا من الولايات المتحدة. إيراني سوري، مدعوم عربيا من حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية المسلحة، ودوليا من روسيا والصين. قطري تركي، مدعوم من القوى المنشقة على النظامين الحاكمين في مصر وسورية، ومن بعض جماعات متصارعة على الحكم في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.

كان في وسع كل متأمل لمسار الأحداث في هذه المرحلة أن يلحظ بسهولة أن حركة التفاعلات بين هذه الأحلاف الثلاثة وداخلها أسهمت بدور كبير، ليس فقط في إشعال عدد من الحروب الأهلية والإقليمية والدولية، خصوصا في اليمن وسورية وليبيا والعراق، وإنما كادت تؤدّي، في الوقت نفسه، إلى غزو مسلح لدولة قطر، المحاصرة من السعودية والإمارات والبحرين ومصر. وإلى إحداث قطيعة شاملة بين تركيا والسعودية، خصوصا بعد وقوع حادث اغتيال الصحافي السعودي، جمال خاشقجي، داخل مبنى القنصلية السعودية في إسطنبول، بل وإلى إشعال فتيل مواجهة مسلحة بين مصر وتركيا على الساحة الليبية. ولا شك أن وصول ترامب إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة، وما أعقب ذلك من انسحاب إدارته من الاتفاق النووي مع إيران، وتبنّيها سياسة الضغوط القصوى في مواجهة إيران، ثم الإعلان عن «صفقة القرن» التي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية، كلها عوامل لعبت دورا حاسما، ليس فقط في تثبيت دعائم هذه الأحلاف، وإنما أيضا في رسم (وتحديد) أنماط التفاعلات وخطوطها المتبادلة فيما بينها. لذا كان من الطبيعي أن تفرز خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 تفاعلاتٍ من نوع جديد، من شأنها التأثير ليس فقط على قدرة هذه الأحلاف على التماسك، وإنما على قابليتها للاستمرار أيضا.

لم يكن جو بايدن قد استقر رسميا في البيت الأبيض بعد، حين انعقدت قمة مجلس التعاون الخليجي التي أصدرت «بيان العلا» الذي وضع حدّا للحصار المفروض على قطر، والذي استمر أكثر من ثلاث سنوات. وفي تقديري أن هذا البيان كان بمثابة نقطة الانطلاق الرئيسية، ليس فقط لعملية تطبيع متسارعة للعلاقات السعودية القطرية، وإنما أيضا لعمليةٍ أكبر تستهدف إعادة صياغة مجمل العلاقات بين دول المنطقة، فما هي إلا أسابيع، أو شهور قليلة، حتى كانت تركيا قد بدأت تنفتح رسميا على دول عربية كثيرة، ناصبتها العداء فترة طويلة، في مقدمتها مصر والسعودية والإمارات، ثم راحت حركة التفاعلات، وما تنطوي علية إعادة صياغة للتحالفات في المنطقة، تواصل مسيرتها، إلى أن بلغت ذروتها بالإعلان عن اتصالات ومفاوضات رسمية تجري بين السعودية وإيران، عبر وساطة عراقية، وذلك قبل أن تفاجئنا صحيفة الغارديان البريطانية بالكشف عن اتصالاتٍ جرت في دمشق أخيرا بين كل من رئيس المخابرات السعودية، خالد الحميدان، ورئيس مكتب الأمن القومي المشرف على أجهزة المخابرات السورية، علي مملوك.

حين يصل زخم الاتصالات والتفاعلات بين خصوم الأمس إلى هذه الدرجة من الكثافة، من الطبيعي أن يتولد لدى أي مراقب شعورٌ قويٌّ بأن رياحا جديدة بدأت تهبّ على منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه الرياح بدأت تُحدث بالفعل تغييراتٍ يمكن منذ الآن الإمساك ببعض أطرافها. ولكن قد يصعب، في الوقت نفسه، التكهن بالمدى الذي يمكن أن تصل إليه على المدى المنظور. ومع ذلك، قد لا يكون من المبالغ فيه أبدا، في تقديري على الأقل، التأكيد على أن المنطقة تبدو مقبلةً على تحولاتٍ جيواستراتيجية عميقة وبعيدة المدى.

حمل وصول بايدن إلى السلطة في الولايات المتحدة مؤشّرات عديدة على تغييرات كبيرة محتملة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، بصفة عامة، وفي سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، بصفة خاصة، أهمها احتمال العودة فعلا إلى الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني المبرم عام 2015. ومع ذلك، يبدو أن دولا عربية، في مقدمتها الإمارات، وربما السعودية أيضا، ظلت تراهن بعض الوقت على قدرة إسرائيل على عرقلة هذه العودة أو على الأقل ربطها بتعديلاتٍ جوهريةٍ، يراد إدخالها على هذا الاتفاق، تشمل برنامج إيران الصاروخي وسياساتها الإقليمية، غير أن هذا الرهان راح يتبدّد تدريجيا، بعد أن اتضح، بمرور الوقت، أن إيران والولايات المتحدة متنبهتان ومتحسبتان تماما للمحاولات الإسرائيلية المستميتة لقطع الطريق على العودة إلى الاتفاق النووي، ويدركان أن لهما معا مصلحة مباشرة في إفشالها. الأهم من ذلك أن كل الأطراف المعنية بالبرنامج النووي الإيراني بدأت تدرك يقينا أن إيران لن تقبل مطلقا بإدخال أي تعديلاتٍ على الاتفاق الأصلي.

وبالتالي، لم يعد أمام الولايات المتحدة من خيار آخر سوى العودة بالاتفاق إلى النقطة التي كان عليها، حين قرّر ترامب الانسحاب منه. وواضح أن مسار المفاوضات في فيينا يشير إلى أن إدارة بايدن نفسها باتت مقتنعة تماما بأن عودتها إلى الاتفاق النووي هو الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامها، لضمان سلمية برنامج إيران النووي، وأن النكوص عن هذه العودة سوف يضعها لا محالة أمام خيارين، كلاهما مر وغير مقبول.

الأول اقتراب إيران أكثر من صنع السلاح النووي، والثاني دخول الولايات المتحدة في حرب مباشرة وشاملة معها، لمنعها من التحول خلال فترة وجيزة إلى قوة نووية. وحين أدركت دول المنطقة أيضا هذه الحقيقة، لم يكن أمام الجميع من سبيل آخر سوى أن يسعى كل منها إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية للتأقلم مع التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأميركية في العالم، وفي المنطقة، وهو ما يفسّر عمق التحولات التي بدأت تطرأ على حركة السياسة الخارجية لدول المنطقة، باستثناء إسرائيل طبعا.

> مسار مفاوضات فيينا يشير إلى أن إدارة بايدن باتت مقتنعةً بأن عودتها إلى الاتفاق النووي مع إيران الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامها

> كان من الطبيعي أن تفرز خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية تفاعلاتٍ من نوع جديد

قد يكون من السابق لأوانه الجزم بأن العودة الأميركية إلى الاتفاق النووي الإيراني باتت مؤكدة أو وشيكة، أو أنها، إن تمت، ستساعد بالضرورة على حسم انتخابات الرئاسة المقبلة في إيران لصالح التيار الإصلاحي، غير أن هناك مؤشّرات عديدة ترجح التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران قبل نهاية شهر مايو/ أيار الحالي، بل وترجّح أيضا أن يكون لهذا الاتفاق تأثير إيجابي على الانتخابات الرئاسية في إيران، لصالح التيار المحافظ. وفي جميع الأحوال، سوف يكون من الصعب جدا على أي رئيس إيراني قادم، حتى لو انتمى إلى التيار المتشدد، عرقلة تنفيذ هذا الاتفاق أو رفضه، في حال التوصل إليه. تفتح عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، وانفتاح كل من إيران وتركيا على الدول العربية المناوئة لسياساتها، بابا جديدا للأمل قد يؤدي إلى تهدئة الأوضاع في المنطقة، والتقدّم بجدّية نحو البحث عن تسوياتٍ متوازنةٍ ليس فقط للأزمات والحروب المشتعلة في اليمن والعراق وسورية وليبيا، وإنما للقضية الفلسطينية أيضا، فهل تستطيع الدول العربية الرئيسية انتهاز الفرصة لقيادة العالم العربي نحو صياغةٍ جديدةٍ وجماعيةٍ وواعيةٍ لعلاقة متوازنة مع كل من إيران وتركيا، بما يساعد على فتح الطريق نحو العمل على إيجاد تسوياتٍ سياسيةٍ لهذه الأزمات؟ سيتوقف هذا، في النهاية، على مدى استعداد الدول العربية، خصوصا التي ما تزال تراهن على إسرائيل، لإعادة صياغة علاقتها بالكيان الصهيوني الذي ينبغي التعامل معه باعتباره المصدر الرئيسي لتهديد أمن العالم العربي كله.

وحدها إسرائيل في المنطقة التي ستقاوم بضراوة رياح التغيير القادمة، وبالتالي ستبذل كل ما في وسعها ليس فقط للحيلولة دون عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، وأيضا للحيلولة دون حدوث أي تقارب حقيقي بين الدول العربية وإيران، وبين الدول العربية وتركيا. فهل وصلت الرسالة؟ يلفت نظري مقال بعنوان «بدأ العد التنازلي لحرب إسرائيلية على إيران»، كتبه جون حنا John Hannah، كبير الباحثين في المعهد اليهودي للأمن القومي الأميركي، والمستشار السابق لنائب الرئيس الأميركي السابق، ديك تشيني، ونشرته مجلة «فورين أفيرز»، في 6 مايو/ أيار الحالي، خلاصته أن الزيارة التي قام بها الوفد الأمني الإسرائيلي إلى واشنطن قد فشلت، ومن ثم لم يعد أمام إسرائيل سوى شن الحرب على إيران، لمنعها من امتلاك السلاح النووي. ومعروف أن الهدف الرئيسي من زيارة هذا الوفد كان إقناع إدارة بايدن بعدم العودة إلى الاتفاق النووي.

لا تقرّر إسرائيل منفردة شن حرب على إيران، لكنها إذا كانت تعتقد أن الحرب على إيران خيارها الوحيد، فلماذا لا تتركها الدول العربية تذهب إليها منفردة؟ ولماذا تربط بعض الدول العربية مصيرها بإسرائيل؟

(أكاديمي مصري)

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية في أجواء التطبيع

لندا شلش

من كان يتصوّر أن يأتي اليوم الذي يُهنّئ فيه شبان عرب دولة الاحتلال الإسرائيلي بمناسبة يوم «استقلالها»، أي النكبة التي ارتكبها الاحتلال عام 1948 بحق الفلسطينيين، فقتل منهم وهجَّر عشرات الآلاف. الأنكى من كان يتخيّل أن يقرأ منشورًا لشاب عربي يتمنّى فيه الموت للفلسطينيين، والأمن والاستقرار للإسرائيليين؟ على محدودية أعداد هؤلاء، لم تكن فعلتهم هذه لتحدُث، لولا جهود حثيثة تبذلها وزارة الخارجية الإسرائيلية عبر دائرة الدبلوماسية الرقمية منذ نحو عقد، لبناء صورة ذهنية إيجابية عن الاحتلال لدى العرب، ودفعهم نحو القبول بـ«إسرائيل» دولة طبيعية، تؤمن بالسلام معهم.

وإن كان ما نشهده أخيرا من قبول عربي بإسرائيل نسبيًا، ولا يمثّل إلا شريحة لا تكاد تُذكر ممن استطاع الاحتلال اختراق وعيها والتلاعب بسلوكها وتوجهاتها الفكرية، إلّا أنّ ذلك يدعونا إلى عدم الاستهانة بذلك، ولا سيّما أنّ الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تُصعّد أخيرا خطابها الإعلامي الموجّه إلى العرب، لكسب مزيد من التأييد في صفوفهم.

اللافت أنّ فريقًا إسرائيليًا صغيرًا يقود هذه المعركة الضخمة للتسلل إلى العقول العربية، متسلحًا بالكفاءة والخبرة الأمنية والاطّلاع على الوضع العربي عن كثب، إلى جانب قدرته على استخدام أساليب استمالة الآخرين، والتأثير في معتقداتهم وأفكارهم. كما يشارك مسؤولون إسرائيليون كثيرون عبر صفحاتهم الرقمية بهذه الجهود، أبرزهم النّاطق باسم جيش الاحتلال أفيخاي أدرعي، والذي لا يترك شاردة أو واردة إلا ويستغلها للتقرّب من العرب لتحسين صورة «إسرائيل» دولة متسامحة مسالمة، متسلحًا لذلك بالنصوص الدينية ومتّشحًا بشخصية الواعظ الديني. في المقابل، لا يلقى هذا العمل أي رد رسمي فلسطيني أو عربي، بل يقف الطرفان في حالة عجز أمام الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية، أو ربما استخفاف بها، وما يمكن أن تحققه اعتمادًا على عامل الزمن.

بعد اقتناص الاحتلال الفرصة التاريخية في تطبيع العلاقات مع عددٍ من الحكومات العربية قبل أشهر معدودة، فعّلت تل أبيب خطابها الإعلامي بالعربية عبر دبلوماسيتها الرقمية، فالمتابع للصفحات الإسرائيلية الناطقة بالعربية سيلحظ ارتفاعًا في نسبة المنشورات عليها بواقع أكثر من 600 منشور خلال الشهر الواحد. أما مضامين هذه المنشورات فتركّز، أولًا وأخيرًا، على أهمية السّلام العربي مع إسرائيل، والعوائد الإيجابية للتطبيع على الدول المنخرطة فيه. لذا؛ تُكرّر هذه الصفحات، بل تبالغ في نشر مقاطع فيديو تُظهر الأصوات العربية الداعمة للتطبيع، إلى جانب تناول منشوراتٍ تدعو الشعوب العربية صراحةً إلى الانضمام لقافلته. كما تتعمّد المنشورات الرقمية إظهار الزيارات التطبيعية لشبان عرب من الدول المطبعة حديثًا إلى الداخل الفلسطيني المحتل عام 1984، بوصفها إسرائيل، ومدينة القدس المُحتلة، ونسبة هذه «الإنجازات التاريخية» إلى اتفاقيات التطبيع. وبالطبع، تُرفق هذه المنشورات بصور تجمع إسرائيليين وعربًا في أجواء دافئة وعاطفية. وبثّ مثل هذه المواد الإعلامية وتكرارها يُدللان على تفعيل المعركة الرقمية لكسب مزيد من العرب. وهو ما أشار إليه المتحدث باسم رئيس وزراء حكومة الاحتلال أوفير جندلمان، حينما قال إنّ توسيع نطاق السّلام الإقليمي يتطلّب تصعيد المعركة الرقمية في مخاطبة العرب. ويذكّرنا هذا الخطاب بتكتيكات الدعاية التي تبنّتها الحركة الصهيونية عند التأسيس، وهي مقتبسة من «البروباغندا» النازية التي تؤمن بأنّ فعالية الدعاية تكمُن في التركيز على أحداثٍ معينة، وتوجيه آذان الناس وأبصارهم إليها باستمرار. وهنا الخطر الحقيقي، فمع تكرار الأحداث يصبح عنصر التأثير بالشباب العربي ممكنًا، ما يعني احتمال استحداث رأي عام جديد يقبل بما كان مرفوضًا في وقتٍ سابق، فينتقل قطار التطبيع من رأس الهرم إلى القاعدة الشعبية، وهو أمرٌ تسعى تل أبيب إلى تحقيقه منذ عقود.

كما يعتمد الخطاب الإسرائيلي الرقمي استراتيجية استثارة العواطف، عبر استحضار تاريخ الجاليات اليهودية في دول عربية قبيل «الهجرة» إلى فلسطين، بغرض دفع العرب نحو التسامح والشوق لسنين خلت. العراق من أهم هذه الدول التي تركّز عليها الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية، فعلى الرغم من العداء الشديد بين البلدين، إلا أنّ جهودًا كبيرة تُبذل أخيرا من الاحتلال لنسج علاقات مع القاعدة الشعبية، والفوز بتأييدها وصولًا إلى قمّة الهرم الحاكم، على عكس ما جرى مع حكومات الإمارات والبحرين والسودان والمغرب. وكانت دائرة الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية قد استحدثت في العام 2018، صفحة «إسرائيل باللهجة العراقية» للتواصل مع المواطنين العراقيين. وأخيرا، أصبح الخطاب الإعلامي لهذه الصفحة عاطفيًا، يُغازل الناس بلهجتهم المحلية، ويستعرض تاريخ اليهود في بغداد في بداية القرن العشرين، والحياة التي عاشوها مع جيرانهم العرب. ولا تكتفي الصفحة بذلك فحسب، بل تتعمّد نشر قصص يهودٍ بالصوت والصورة، وهم يتحدّثون عن الحنين لبلد المنشأ وأهله.

مجددًا، استثارة العواطف بهذه الطريقة تمثّل إحدى استراتيجيات الدعاية الصهيونية القديمة. وإن كانت هذه الاستراتيجية هدفت سابقًا إلى كسب التأييد العالمي لإنشاء دولة الاحتلال في فلسطين، فإنها اليوم تستهدف العرب الذين لطالما صوّرتهم الدعاية الصهيونية العدو الأبرز الذي يهدّد شرعية هذه الدولة وحق اليهود في تقرير مصيرهم. ويعود التوجه الإسرائيلي نحو القوة الناعمة بعد اعتماد القوة العسكرية أكثر من ستة عقود إلى عدة أسباب: أولها، تنامي الانتقادات الدولية لتلّ أبيب على خلفية حروب الاحتلال ضد العرب والفلسطينيين، بدءًا من الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، مروراً بحرب لبنان في يوليو/ تموز 2006، وصولًا إلى الحروب المتتالية على غزة (2008، 2012، 2014)، فقد دفعت تلك الانتقادات المستوى الرسمي الإسرائيلي إلى تبني استراتيجية جديدة، لتجميل صورة الاحتلال عالميًا، وتحويله إلى ضحيّة في محيط عربي مليء بالدكتاتورية والكراهية. ثانياً، بفضل الثورة الرقمية، حقق النشطاء والإعلاميون الفلسطينيون نجاحاتٍ في نقل الرواية الفلسطينية إلى العالم، وتعرية الاحتلال خلال فترات الحروب؛ فكان الردّ الإسرائيلي بشن حملاتٍ دعائيةٍ مضادّة للرواية الفلسطينية والداعمين لها، فضلاً عن فرض قيودٍ على تلك الرواية بالتواطؤ مع شركات التكنولوجيا الكبرى. أخيرًا، وجدت تل أبيب بالمنصّات الرقمية فرصة تاريخية لاختراق الشعوب العربية، والتواصل معها لأوّل مرة في تاريخ دولة الاحتلال، بهدف الترغيب لها، مقابل شيطنة الفلسطينيين وعزلهم عن محيطهم العربي.

> الرأي العربي العام ما زال مدركاً حقيقة المعركة على أرض الواقع، ومؤيداً للقضية الفلسطينية

> جهود كبيرة يبذلها الاحتلال لنسج علاقات مع القاعدة الشعبية، والفوز بتأييدها وصولاً إلى قمّة الهرم الحاكم

يمكن القول إنّ دولة الاحتلال نجحت، ولو جزئيًا، عبر المنصات الرقمية، في تمهيد الطريق إلى اتفاقيات التطبيع الموقعة أخيرا مع الأنظمة الحاكمة، لتصبح هذه الدبلوماسية نهجًا بنيويًا في «الدعاية» الإسرائيلية الحديثة. لكن هل يمكن لهذه الدبلوماسية التحكّم في وعي ملايين العرب الذين يعيشون في منطقة الشرق الأوسط؟ المهمّة صعبة، ولا سيّما أنّ الرأي العربي العام ما زال مدركًا حقيقة المعركة على أرض الواقع، ومؤيدًا للقضية الفلسطينية. بالتالي؛ ليس من السهل تغيير التاريخ وتزييفه في المخيّلة العربية، وهذا ما يبدو واضحًا من خلال سيل التعليقات الشبابية السلبية على المنشورات الإسرائيلية. مع ذلك، يجب عدم مقابلة الجهود الإسرائيلية الرقمية باستخفاف، أو استبعاد فكرة تأثير هذه الدبلوماسية في عقول الجماهير العربية واتجاهاتها الفكرية على المدى البعيد، خصوصا في حال واصل الفلسطينيون والعرب غفلتهم عن الأمر، كما فعلوا خلال العقد الأخير، حتى تسلّقت «إسرائيل» سلّم الفضاء الرقمي، واخترقت الشباب العربي بعد عجزها عن ذلك عقودًا طويلة.

(كاتبة فلسطينية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads